

جَمْهُورِيَّةُ الْإِمْرَاطُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ  
الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِلرِّقَابَةِ الْمَالِيَّةِ  
نَائِبُ رَئِيسِ الْهَيْئَةِ



كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠٢٤/٣/١٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٣

بشأن التزام شركات السمسرة في الأوراق المالية بإخطار عمالها

بالعمليات المنفذة على الأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة بالبورصة المصرية

في إطار الدور المنوط بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بالعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق ومصالح المتعاملين فيها، وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق.

وحيث إن المادة (٢١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال قد ألزمت شركات السمسرة في الأوراق المالية بمزاولة النشاط المرخص لها به وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها والشروط والضوابط الصادر على أساسها الترخيص وبمراجعة الأعراف التجارية في هذا الشأن ومبادئ الأمانة والعدالة والمساواة والحرص على مصالح العملاء والتي تلتزم الشركة في تحقيقها ببذل عناء الرجل الحريص، كما ألزمت المادة (٢٦٤) من ذات اللائحة التنفيذية شركات السمسرة باستكمال إجراءات عقد عمليات تداول الأوراق المالية بإخطار البورصة وشركة المقاصلة بتنفيذها خلال المواعيد القانونية المقررة، وكذا وجوب إخطار عمالها خلال (٢٤) ساعة من تنفيذ العملية التي تمت، على أن يتضمن الإخطار بياناً تفصيلياً عما تم التعامل عليه من أموال وأوراق مالية وما تم خصمها من عمولات، وذلك كله دون الإخلال بالتزام الشركة بإرسال بيانات دورية إلى عمالها.

وفي ضوء ما تلاحظه الهيئة من عدم التزام بعض شركات السمسرة بإخطار عمالها بالعمليات التي تمت على الأوراق المالية غير المقيدة بجدول البورصة المصرية بالمخالفة للقواعد القانونية الحاكمة في هذا الشأن، فإن الهيئة تؤكد على كافة شركات السمسرة في الأوراق المالية ضرورة الالتزام بإخطار عمالها بالعمليات التي تمت على الأوراق المالية سواء المقيدة بجدول البورصة أو غير المقيدة بها، على أن يتضمن الإخطار على وجه الأقصى؛ بياناً تفصيلياً بالأوراق المالية محل التنفيذ، وثمن البيع أو الشراء، وتاريخ التنفيذ، وما تم خصمها من عمولات ومصاريف وسنداتها.

يُنشر هذا الكتاب الدوري على الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية.

نائب رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

محمد عبد الحميد الصياد

